ب-يشكل أرتباط الاسعار كمنظم للوضع التوازني بتكاليف الانتاج ثغرة بارزة في عمل نظام السوق التنافسية لان التوفيق بين الاسعار والتكاليف لايتم ببساطة وبسرعة .

ت-أوضحت نظرية المنافسة الناقصة ونظرية مرونة الطلب والعرض أن التاثير المتبادل بين الاسعار والكميات المعروضة والمطلوبة لايتم دائماً وبصورة تلقائية .

ث-اضافة الى أن أفتراض التوازن الطويل والوضع مثالي قد أصطدم بالحقائق التي أفرزتها الدورات التجارية فالنظام الراسمالي يمر باوضاع من الرخاء والركود بشكل دوري .

ثانياً :التكاليف الاجتماعية :

في نظام السوق لايدخل المنتجون في اعتبارهم التكاليف غير المباشرة التي يتحملها المجتمع والناتجة عن التاثيرات الجانبية الضارة للعمليات الانتاجية للمؤسسات الخاصة كالتلوث البيئي وانتاج السلع الضارة أجتماعياً .

أن القدسية التي أحيطت بها المصلحة الخاصة أدت الى تقويض الالتزامات الاخلاقية والاجتماعية وبالتالي الى تعارض صريح ومكشوف بين مصلحة الفرد الواحد ومصلحة المجتمع . كما أن عدم الحاجة للاحكام القيمية أولتدخل الدولة أعطى المبرر الكافي للقيام بأية فعاليات طالما يتحقق عنها الربح وعلى المجتمع أن يقبل التكاليف والاسعار التي تشتري بها السلعة والخدمة وأن يقبل وينظر بأرتياح الى تلك السلع التي يتحمل من جراء أنتاجها تكاليف باهظة وليس هناك ضرورة لقيام الدولة بالتدخل لحماية المجتمع من ممارسات المؤسسة الخاصة ،فمثل هذا التدخل يعد خرقاً للقانون الطبيعي ومخالفاً لروح وجوهر النظام الراسمالي.

ثالثاً- الهدر في الموارد:

أن نظام السوق يؤدي الى أنتاج تشكيلة من السلع والخدمات التي تنسجم مع أذواق المستهلكين الساعين لتحقيق أكبر قدر ممكن من

رابعاً :- النظرية الماركسية في القيمة والاجور :

أولاً :- نظرية القيمة :

أثبت ماركس أن قيمة أي منتج تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في أنتاجها ،فالعمل هو مصدر القيمة ويرى ماركس أن للاشياء قيمة في حد ذاتها ينشأ بالتحديد لان السلعة منتج أجتماعي يعبر تلقائياً من العلاقات الاجتماعية الا أن الاشياء ليس لها قيمة الالأن العمل الانساني دخل فيها ،فالذهب ليس لة قيمة الا لأن أستخدامة يقتضي كمية معينة من العمل الانساني ، ويحدد الاقتصاد الماركسي للسلعة ثلاث خاصيات هي .

١- أن للسلعة قيمة أستعمالية وهي منفعة السلعة.
٢- أن للسلعة قيمة تبادلية هي التعبير الكمي عن القيمة .
٣- للسلعة قيمة وهي جوهر كل سلعة .

فالسلع ذات قيمة حيث أنها التجسيد الفعلي للعنصر المشترك بينها جميعاً وهو عنصر العمل والعمل هو كل جهد انساني وخلاصة النظرية الماركسية أن السلع المحتوية على عمل وحدها لها قيمة وهذة السلع هي الوحيدة التي لها قيمة تبادلية وتتحدد بمقدار العمل الذي تحتوية ، وأن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الانساني المتجسد فيها تكون لها قيمة .

أن أهم عناصر نظرية القيمة في العمل التي وضعها ماركس كان لها الاهمية الكبرى في أكتشاف قوانين الانتاج الرأسمالي وهو أيضاح الطابع الازدواجي للعمل المنتج للبضاعة ،وهذا يرجع الى أزدواجية طابع العمل المنتج لها ،فالعمل الملموس يخلق القيمة الاستعمالية ،أما العمل المجرد فيخلق القيمة التبادلية

وبذلك كشف عن أن البضاعة تشكل وحدة عنصرين متضامنين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية .

ثانياً :- نظرية ماركس في الاجور :

أن الاجر في الاقتصاد الماركسي هو ثمن قوة العمل وليس ثمنا للعمل نفسة ويقول ماركس أن ما يواجهة الرأسمالي في السوق ليس العمل بل العامل وليس مايبيعة هذا الاخير الانفسة أي قوة عملة ، فالرأسمالي لايدفع للعامل كل عمل يقوم بة مع أن ذلك يخالف الحقيقة لذلك فأن تعبير ثمن العمل هو ستار ملائم لاخفاء الاستغلال ولاخفاء فائض القيمة ، ويتخذ الاجر أشكال مختلفة (الاجر حسب يوم العمل ،الاجر حسب القطعة ، والاجر بالانتاج ، الاجر حسب الاشتراك بالارباح) ويمكن تلخيص الفكر الماركسي على النحو التالي .

١- نظر ماركس الى طاقة العمل على أنها سلعة مثل أي سلعة تباع وتشترى والبائع هوالعامل والمشتري هو الرأسمالي وهو يشتري طاقة العمل لغرض عملية الانتاج والربح ، اما العامل فهو يبيع طاقتة للحصول على ما يكفية هو وعائلتة الصغيرة لكي يعيش فقط ، ويجب أن لانفهم من هذا عن طريق الخطأ أن ماركس يعتقد في نظريتة أجر الكفاف على العكس من ذلك لقد هاجمها هجوماً مريراً ولكنة في تحليلة للنظام الرأسمالي الذي عاصرة يشير الى حقيقة واقعية معينة هي أن العامل يبيع طاقة من العمل التي يملكها مقابل الحصول على أجر الكفاف لة ولعائلتة الصغيرة .

٢- يأخذ ماركس قيمة طاقة العمل التي يبذلها العامل غير الماهر كوحدة قياسية لقياس قيمة السلع .

٣- الاختلافات بين أجور الفئات المختلفة من العمل ،وهنا نجد ماركس يؤكد المعنى الذي سبق الاشارة الية وهو أن طاقة العمل تتحدد بالعمل المبذول في أنتاجها ، فطاقة العمل التي يمتلكها العامل غير الماهر قد بذل فيها قدر من العمل أقل

المحتويات

المقدمة	١٥-٢٥
الفصل الاول : النظام الاقتصادي في البعدين المفاهيمي والفلسفي	١٥
اولاً : مفهوم النظام الاقتصادي	١٥
ثانياً : الاتجاهات الفكرية في تفسير النظام الاقتصادي	١٦
ثالثاً : أهمية دراسة مادة النظم الاقتصادية	١٨
رابعاً: العوامل المؤثرة في تباين وتعدد الانظمة الاقتصادية	٢٠
خامساً : العناصر المكونة للنظام الاقتصادي	٢١
سادساً : النظام الاقتصادي والنظرية الاقتصادية	٢٢
سابعاً : التمييز بين النظام الاقتصادي والمذهب الاقتصادي	٢٤
الفصل الثاني : وظائف النظام الاقتصادي	٢٩-٣٢
اولاً : التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية	٢٩
ثانياً : النمو الاقتصادي	٢٩
ثالثاً : الاستقرار الاقتصادي	٣٠
رابعاً : العدالة في توزيع الدخل والثروة	٣١
الفصل الثالث : الخصائص الهيكلية	٣٥-٤٢
اولاً : مستوى التطور الاقتصادي	٣٥
ثانياً : معيار الموارد الاقتصادية	٣٦
ثالثاً : ملكية وسائل الانتاج	٣٦
رابعاً : مركز القوة الاقتصادية	٣٧
خامساً : الحوافز الاقتصادية	٣٨
سادساً : تنظيم القوة الاقتصادية	٣٩
سابعاً : الطرق الاجتماعية للتنسيق الاقتصادي	٣٩
ثامناً : الاداء الاقتصادي	٤١

الفصل السابع :النظام الاقتصادى السوفيتي المركزى :

اولاً: الاتحاد السوفيتي أنموذجاً :

يعد الاقتصاد السوفيتي (سابقاً) نموذج للاقتصادات التي تعتمد على الاوامر الاقتصادية ويعمل في ضوء قرارات أقتصادية مركزية وكان الاقتصاد تديرة الدولة الذي كان الحزب الشيوعي فيها الدور الرئيس في وضع أهداف السياسة الاقتصادية وتمتلك الدولة معظم القطاع الصناعي والجزء الاكبر من الزراعة ومعظم تجارة الجملة والمفرد .

بدأ النموذج السوفيتي منذ نجاح ثورة اكتوبر الاشتراكية وكانت مرحلة التخطيط الخماسي الذي بدء العمل بة كآلية لتنظيم الاقتصاد المرحلة الاكثر أهمية في وضع التفاصيل الرئيسة لهذا النموذج الذي أكتسب خصائصة بمرور الزمن .

اعتمد النموذج السوقيتي من قبل الباحثين أساساً لدراسة الاقتصادات ذات الطابع الاشتراكي لثلاثة أسباب .

أولاً : أن الاتحاد السوفيتي كان الاسبق تأريخياً بالظهور كدولة أشتراكية وشروع السياسيين والمخططين لتصميم النموذج الاقتصادي القائم على التخطيط الشامل .

ثانياً : كان النموذج السوفياتي الذي أثار الكثير من اللغط وعرضة للنقد والمعارضة نظراً لما آلت الية نتائجة العملية من أثار سيئة على الفئات الاجتماعية وما رافقة من قمع وتسلط مما وجة لة الانظار والانتقادات .

الفصل الرابع : النظام الاقتصادي الرأسمالي
أولاً : مفهومة ونشأتة
ثانياً : مراحل تطور النظام الراسمالي
ثالثاً : السمات العامة للنظام الراسمالي
رابعاً: مؤسسات النظام الرأسمالي
خامساً : الطبيعة الديناميكية للنظام الراسمالي
سادساً : العناصر المحددة للطبيعة الديناميكية للنظام الرأسمالي
سابعاً : عناصر القوة في النظام الرأسمالي
ثامناً : الديمقراطية السياسية
تاسعاً : مستقبل النظام الرأسمالي
الفصل الخامس : النظرية الماركسية
أولاً : الفلسفة الماركسية وعوامل الظهور
ثانياً : الانتقال التاريخي
ثالثاً : الطبيعة العالمية
رابعاً: النظرية الماركسية في القيمة والاجور
خامساً : نقد النظرية الماركسية
الفصل السادس : النظام الاقتصادي الاشتراكي
أولاً : المفهوم العام للاشتراكية
ثانياً : الجذور التاريخية للمذهب الاشتراكي وتطورة
ثالثاً : الاشكال البديلة للاشتراكية الماركسية
رابعاً: أسس وخصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي
خامساً : مساوئ النظام الاقتصادي الاشتراكي
الفصل السابع : النظام الاقتصادي السوفيتي المركزي
أولاً : الاتحاد السوفيتي أنموذجاً
ثانياً : الخلفية التاريخية
ثالثاً : المؤسسات الاقتصادية للنموذج السوفيتي
رابعاً: الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي السوفيتي
خامساً : المشكلات الناجمة عن الادارة الاقتصادية
سادساً : عوامل أنهيار النموذج السوفيتي

البشرية مما جعل توزيع قوة العمل وفق مبدا العمل لكل فرد قادر علية وبغض النظر عن الحاجة الفعلية لعمل المشروع مما أنعكس على مستوى الانتاج والانتاجية، وعدم تحقيق الاستخدام الامثل لقوة العمل .

٦- غياب النظام العقلاني للحوافز اذ اكتفى بنظام الحوافز المعنوية مما أدى الى التسيب وعدم الانضباط واللامبالاة في العمل وقلة الابتكار وبالتالي أنخفاض الانتاجية ورغم الاصلاحات فيما بعد الاأن هذا لم يكن كافياً لدفع العمال الى المزيد من الانتاج وتطوير قدراتهم الذاتية في أكتساب المهارات والمعرفة بأنظمة العمل المتقدمة .

٧- عدم الاهتمام بالبحث العلمي الذي يهتم في تطوير قدرات الاتحاد الانتاجية والاهتمام بالجانب العسكري وصناعة الاسلحة فقط مما جعل المنتج غير العسكري لاينافس في السوق العالمية لعدم جودتة .

٨- انعدام سيادة المستهلك النهائي حيث يفقد المستهلك سيادتة في ظل النظام الاشتراكي فهو يستهلك ما تشاء الدولة ان توفرة في السوق .

٩- انعدام حرية العمل واختيار المهن والاعمال وفق الميول والرغبة .

سادساً : عوامل أنهيار النموذج السوفيتي :

أجمع المفكرين والمحللين الذين تصدوا لدراسة النمو المتباطأ وفجوة التكنلوجيا وتدني كفاءة الانتاج ورداءة نوعية المنتجات وتعطل طاقات الانتاج ونمو الأتجاهات الطفيلية وعدم التوازن بين معيار العمل ومعيار الاستهلاك وتخلف الجوانب الاجتماعية والثقافية ....الخ الى الاسباب الاتية:

الفصل الثاني: وظائف النظام الاقتصادي :-

أن أهم الوظائف التي يمارسها النظام الاقتصادي تتمثل بالآتي :

أولاً – التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية (مادية ،بشرية) :

لقد نشأت النظرية الاقتصادية عن افتراضات أساسية عن كيفية تصرف الانسان في مواجهة المشكلة الاقتصادية التي جرى افتراض أنها مشكلة الندرة وبما أن الموارد الانتاجية المستخدمة في انتاج السلع والخدمات تتصف بالمحدودية مما جعل أنتاج السلع والخدمات محدودة أيضاً ، فمحدودية الموارد الاقتصادية مادية كانت أوبشرية تجعل الانظمة الاقتصادية تسعى الى تحديد الاهداف التي يجب أنجازها حسب الاولوية والموارد المتاحة لبلدانها، فعلى أي نظام أن يقرر ماهي السلع والخدمات التي يجب انتاجها وبأية كمية ، ولماذا لايتم أنتاجها بصورة غير محدودة ؟ ولماذا علينا أجراء المفاضلة ووضع جدول للاولويات ، فيلاحظ هنا أن القرارات المتعلقة بهذة الاسئلة يتم اتخاذها في النظام الاشتراكي مركزياً ، أي من قبل السلطة المركزية للتخطيط ، بينما تكون هذة القرارات فردية ، أي يقوم بها المنظمون وفقاً لحافز الربح وأسترشداً بمؤشرات السوق وذلك في النظام الراسمالي .

ثانياً - النمو الاقتصادى :

يعد النمو الاقتصادي من الاهداف الرئيسية المهمة والمشتركة بالنسبة للنظم الاقتصادية سواء كان أ شتراكي أورأسمالي او مختلط وهو أوسع المؤشرات لتقويم الاداء الاقتصادي للنظام ويشير النمو الاقتصادي الى زيادة في حجم الانتاج الذي يولدة اقتصاد معين على مر من الزمن او زيادة نصيب الفرد من الناتج ، وهناك ثلاثة عوامل تحدد مستوى النمو الاقتصادي هي الاستثمار المادي والبشري والتقدم التقني ومستوى التنظيم

1 2 3

الفصل الفصل التاسع : نماذج من الانظمة الاقتصادية المعاصرة:

اولاً:النظام الاقتصادى الياباني :

أ- الاطار التاريخي :

ان اليابان مثل بريطانيا اقتصاد جزيرة عدد سكانها الى حوالي أكثر من حوالي ١٢٠ مليون نسمة يعيش ٧٥ % منهم في مناطق حضرية ،وعلى قطعة ارض أقل من ولاية كاليفورنيا الا ان اليابان كثيفة السكان ذات وفرة في القوى العاملة،عدت اليابان من قبل العديد من الباحثين والمحللين نموذجاً خاصاً وفريداً في عالم التطور فاقتصادها يسيطر عليه قطاع خدمات وقطاع صناعي وقطاع زراعي صغير، وهي تمثل مجتمعاً من أكثر المجتمعات العالمية تغيراً بالرغم مما يشير اليه البعض من أنها دولة ومجتمع يقومان على دعامات من التقاليد الوطنية ويأخذانها بنظر الاعتبار عند صياغة برامج التطوير الاجتماعي الاقتصادي والتغير التكنولوجي والحضاري وهي خاصية مكنت اليابان من أستيعاب الافكار الجديدة وتطويعها بما يتلائم والبيئة الثقافية والتاريخية الخاصة ومن ثم التمكن من تطوير المؤسسات والخصائص الذاتية على نحو ساعد على توليد ولادة الاحساس لدى اليابانيين بالوحدة القومية والهدف المشترك .

تعود بدايات تطور اليابان الى فترات تأريخية طويلة ، فقد حكمت عائلة توكيجاوا اليابان لمدة تزيد عن ٢٥٠ سنة ثم أنتقل الحكم الى الميجي من ١٨٦٨ حتى ١٩١٢ وفي الفترة الثانية تبلورت الخصائص الرئيسية للتطور الاقتصادي لليابان ووضعت البدايات الفعلية لبناء النظام الاجتماعي والاقتصادي بالافادة من التقاليد القومية .

الفصل الثالث : الخصائص الهيكلية :-

أن من أهم الخصائص الهيكلية التي تجعل كل نظام مختلف عن الاخر ما يأتي .

أولاً- مستوى التطور الاقتصادى :

أي المرحلة التأريخية لمستوى محدد من التطورالذي يحصل في الاقتصاد وهذا ياتي بفعل عوامل مختلفة ومتباينة ووفقاً لنظريات التطور فأن الانظمة الاجتماعية مرت بمراحل من التطور في أتجاهاتة ومعدلات النمو مما أثر في شكل التطور وأساسة ،فالنظرية الماركسية أفادت بالنظام الخماسي لمراحل التطور أنطلاقاً من تفسيرها المادي التاريخي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها المجتمعات الانسانية وكل مرحلة أنبثقت عن المرحلة السابقة ، فالمجتمعات أنتقلت من المشاعية البدائية ثم العبودية الى الاقطاع ثم الرأسمالية بكل مراحلها فيما تكون المرحلة الأشتراكية هي المرحلة النهائية و هذة ترسيمة معروفة في الادبيات الماركسية.

أما المدرسة الالمانية التاريخية قدمت رؤية وتفسير ذات طابع تاريخي فعلى اساس الشكل النقدي للتبادل جرى أعمام المراحل الثلاثة ، المقايضة ، الاقتصاد النقدي ، الاقتصاد الائتماني ، وطبقاً لمصادر نوع النشاط قالت بعض أتجاهات هذة المدرسة بأن مراحل التطور هي خمس ،(مرحلة الصيد والرعي)،(مرحلة الزراعة) ،(المرحلة التجارية) ،(المرحلة الصناعية) ،(المرحلة الزراعية التجارية الصناعية) .

ومن النظريات الشائعة نظرية روستو الامريكي الذي حدد تطور المجتمعات عبر خمسة هي (مرحلة المجتمع التقليدي) (مرحلة

الفصل الرابع: النظام الاقتصادى الرأسمالي :

أولاً - مفهومة ونشأتة :

عرف الاقتصادي الامريكي (كارل لانداور) الرأسمالية بأنها (نظام التملك الخاص في البضائع الانتاجية والاستهلاكية مع حرية العقد والمنافسة الكاملة وقصر التدخل الحكومي على حماية التملك وانفاذ العقد ومنع التدليس).كما عرفت بانها" نظام اقتصادي يتصف بالملكية الخاصة لعوامل الانتاج حيث يكون اتخاذ القرار لامركزياً ويستقر بيد مالكي عوامل الانتاج ".

أما نشأة النظام الراسمالي فيقصد بها مجموع العمليات التاريخية التي أدت الى سيادة أقتصاد السوق وسيطرة الانتاج السلعي الذي يعد التقسيم الاجتماعي للعمل نقطة انطلاقتة ونموة .

وقد تباينت الاراء حول بداية ظهور هذا النظام والعوامل التي ادت الى نشاتة فتذهب دائرة المعارف البريطانية الى أن البداية الحقيقة للراسمالية الحديثة هو العصور الوسطى أذ سادت نظم الاقطاع الاجتماعية والاقتصادية وقد حددت الدائرة القرن الرابع عشر فترة تبلورت فيها الراسمالية بخصائصها الاقتصادية المعروفة ،ففي الزمن الذي حدثت تحولات معينة في الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وظهرت فية القوى الداخلية والخارجية التي عملت على تحطيم الاقطاع بخصائصة التي عرف بها من حيث الترتيب الهرمي وامتلاك أمراء الاقطاع لكافة الاراضي الزراعية وأحلت محلة الراسمالية التجارية هنا أمكن الحديث عن البداية الاولى لظهور الراسمالية .

ويرى أخرون أن النظام الراسمالي كنظام أقتصادي هو أول نظام عرفتة البشرية لسبب بسيط هو أنة نظام طبيعي نشأ نشأة ذاتية دون أن يكون لة مفكرون أو فلاسفة يدعونة أو يدعون الية .

ثانياً: النظام الاقتصادي الصيني:

اولاً : رؤية تاريخية :

الصين بلد آسيوي كبير جداً تزيد مساحته قليلاً على مساحة الولايات المتحدة الامريكية وسكانها يبلغ خمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة ، وتعد من اكبر بلدان العالم سكاناً، تعتبر نقطة البداية في الصين هي قيام ثورة ١٩١٩ الوطنية التي اتخذت منذ بدايتها طابعا معادياً للاستعمار الياباني والاقطاع المحلي ثم قامت ثورة ١٩٢٥ - ١٩٢٧ وثورة ١٩٢٨-١٩٣٦ وثورة ١٩٣٧-١٩٤٥ وبعد ان تسنى لجيش التحرير تحقيق النصر على اليابانيين ثم تم في عام ١٩٤٩ الاعلان عن قيام جمهورية الصين الشعبية بعد الثورة الصينية بزعامة ماوتسي تونغ .

تعد سنة ١٨٤٠ والتي غزا الغربيون الصين على اثر منع الحكومة الصينية استيراد الافيون عام ١٩٣٩مما دفع بريطانيا الى شن حرب ضد الصين سميت "حرب الافيون " وفي مواجهة الغزو لم يكن امام الصينين من خيار سوى توفير وسائل القتال وتجهيز جيوشهم من خلال تطوير قاعدة صناعية لانتاج الاسلحة وعدم الاعتماد على الخارج في التسليح وكانت قناعتهم وطيدة بتفوق ثقافتهم ونظامهم الاجتماعي الخاص لاسباب منها .

١- أن الصين كانت ومنذ آلاف السنين تؤلف عالماً على حدة ولاتتعامل ألا مع أمم أقل قوة تنظر الى حكامها على أنهم أتباع الامبرطور الصيني وهذا يعني انها لم تكن تقيم علاقات مع الامم والشعوب على قدر المساواة .
٢- أن الصينين باستثناء استيرادهم للبوذية من الهند قد اتصلوا على الدوام بشعوب لاتقل عنهم قوة فحسب بل تتخلف عنهم

لانقاذ مشروعات من الانهيار والافلاس فتتولى أدارتها حفاظاً على ما تقدمة من خدمات أوما تقوم بة من تشغيل للعمالة .

ب-**أسباب أجتماعية** : وتتبلور في رغبة الدولة في زيادة فرص العمل أمام المتعطلين أو تأمين تدفق السلع والخدمات الى الجمهور،أوأن الدولة تمتلك مشروعات تفاقمت النزعات فية مما يؤثر على ألامن الاجتماعي ، أو ترى أن بقاء هذا المشروع بيد الافراد (القطاع الخاص) يهدد سعادة المجتمع مثل مشروعات أنتاج الاسلحة .

ت-**أسباب مالية** :وتتمثل في .

أ- قد تجد الدولة ضرورة تولى بعض المشروعات لتأمين موارد مالية لها .

ب-قد تفضل الدولة القيام بنوع من المشروعات لغرض توفير ما يمكن أن تتحملة فيما لو التجأت الى القطاع الخاص كمشروعات طبع المطبوعات الخاصة بالدولة أو مشروعات أصلاح معداتها أو عمليات التنفيذ والبناء .

ثالثاً: المشروعات المختلطة :

وتتخذ أشكال منها :

١- المشاركة بالاستغلال أي أن تعهد الادارة أستغلال مشروع الى هيئة أومؤسسة معينة خاصة تديرة مقابل أجر معين لحساب الادارة وتحت أشرافها ومسؤوليتها .

٢- شركات الامتياز وهي شركات تعهد اليها الادارة باستغلال مرفق من مرافقها على نفقتها وباموالها الخاصة فتصبح هذة الشركة مسؤولة عن شؤون المرفق التي تتولى الاشراف علية مباشرة وتحصل الشركة مقابل ذلك على دخل مصدرة الرسوم المفروضة على المنتفعين بخدمات المرفق .

٣- شركات الاقتصاد المختلط وهي شركات يتقاسم رأسمالها أشخاص من القانون العام وأشخاص من القانون الخاص وتكون أدارتها مشركة بين الافراد والمؤسسات العامة .

رابعاً: المشروعات التعاونية :

وهو مشروع تعود الملكية فية لعدد من الافراد وتقوم العلاقة بينهم على أساس المبادىء التعاونية التي تؤكد على العضوية المفتوحة والحياد الديني والسياسي والعقائدي وديمقراطية الادارة وتوزيع العائد حسب أسس العمل التعاوني وتتخذ أشكال التعاونية الانتاجية والزراعية والاستهلاكية وتوجد في جميع الانظمة الاقتصادية سواء التي تعتمد على التخطيط أوالتي تتبنى آلية السوق .

ثانياً :- المؤسسة المصرفية :

يعد تدخل الدولة في الميدان النقدي والمالي من الظواهر المرتبطة بمبدأ السيادة الوطنية فأصدار النقود والموازنة العامة من الوظائف الاساسية للدولة في الراسمالية الحديثة وقد صار التدخل أمراً حقيقياً بعد منتصف الثلاثينات من القرن الماضي وأضطر الدولة الى تأميم بعض الصناعات المصرفية بعد أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ .

وتعني المؤسسات المصرفية بالدرجة الرئيسة في تحصيل مواردها النقدية وأعادة توزيعها على المتعاملين سواء كانوا أفراد أم هيئات عامة وطبقاً لأنظمة التمويل وألاقراض المحددة بموجب القوانين وتظهر المؤسسات المصرفية بثلاث اشكال :

أ- المصارف المركزية :

وهي عبارة عن مؤسسة حكومية تسيطر على الجهاز المصرفي ومتخصصة باصدار النقود الورقية وهي المنبع المركزي للنقود وباعتبارها مؤسسات حكومية فأنها تقوم بالسيطرة على عرض النقد وتنظيم

ت- **المصارف المتخصصة** : تعتمد على الموارد الخاصة بها وعلى ما يوظفة أصحابها من أموال او ما تحصل علية من طبع السندات في الاسواق أوما تقترضة من المصرف المركزي وتتخصص في نوع معين من أنواع الائتمان مثل المصارف العقارية ،الزراعية، الصناعية ،وتتراوح قروضها بين اجيال مختلفة ولكنها قروض طويلة الاجل تزيد على ماتمنحة المصارف التجارية.

خامساً - الطبيعة الديناميكية للنظام الراسمالي:

أن الفهم المنطقي للنظام الراسمالي والعناصر التي أدت الى تطور ستراتيجيتة تتطلب العودة الى المنابع الفكرية والنظرية وعلى النحو التالي .

١- أن رفاهية البشر المتمثلة باشباع الرغبات طبقاً للأذواق الفردية تعتمد على توسيع ممكنات الحصول على الثروة والانتاج .
٢- أن حرية الانسان وسعية وراء تحقيق مصلحتة الشخصية من الشروط التي تؤمن المبادرة الفردية في أسواق تنافسية تمكن المجتمع من تحقيق الحد الاقصى للكفاءة في تخصيص وتوزيع الموارد.
٣- أن أي تدخل حكومي سيؤدي الى أخفاق القانون الطبيعي في عملة المنظم لحركة وتطور النظام الاقتصادي .
٤- ثمة تناسق ما بين مصلحة الافراد والمصلحة الجماعية بأعتبار ان الفرد جزء من الجماعة وما يحقق مصلحتة يحقق مصلحة المجتمع .

فهناك من يؤكد أن النظام الراسمالي أنما يخلق ديناميكيتة الخاصة بة والتي تجعل منة نظاماً يستهوي الكثير من المفكرين

واصبحت الديمقراطية السياسية هي ديمقراطية االرأسماليين حصراً ،وليس للأغلبية شيء تقررة طالما بلغت سطوة الاحتكارات ما تستطيع فية اعادة تكوين الاراء بالشكل الذي يخدم اغراضها .

ثامناً :عناصر الضعف في النظام الرأسمالي :

١- المنافسة التامة : بما أن مبدأ المنافسة حسب النظام الرأسمالي يقوم على الحرية لكن الذي حصل هو ان الحرية بالمفهوم الراسمالي الكلاسيكي قتلت المنافسة ،فعملية التنافس المجردة من الضوابط قد أفضت الى إزاحة المنشاءة ألاقل كفاءة، وهو أمر ايجابي بالمعيار الاقتصادي ، الا أن الظرف الفني الذي اوجدتة الثورة الصناعية ادى الى حدوث تغيرات فينوعية في آليات اعادة الانتاج لراس المال مما ادى الى تعاظم الربح والتراكم الراسمالي مما اتح الفرصة لامكانية سيطرة المنشأت الكفوءة على السوق واحتكار الانتاج والسوق . كما يفترض أن السوق تعمل في ظل المنافسة التامة ووفق شروطها الكلاسيكية مثل مشترون وبائعون عديدون وتوافر معلومات عن الحاضر والمستقبل وأن هذة الشروط من الوجهة العملية لم تتحقق وخاصة أن الرأسمالية تميل الى تقوية النشاطات الكبيرة وأن الحرية الاقتصادية كأحد الشروط الاساسية للمنافسة لاتتلاءم والمنافسة بمفهومها المفترض بل أن المنافسة لايمكن تصورها في ظل الحرية لان المنافسة تقتل المنافسة وأن التوازن التلقائي كأفتراض رئيس لنظام السوق التنافسية لم يعد مقبولاً لتنظيم الحياة الاقتصادية لاسباب :

- أن رد الفعل على الاختلاف في عملية التوازن الذي يعيد الاقتصاد الى وضعة الطبيعي قد يستغرق وقت طويل .